الانتخابات الأمريكية لعام 1998

د. بيتر جوبسر



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
The Emirates Center for Strategic Studies and Research

سلسلة
محاضرات
الإمارات
35

بسم الله الرحمن الرحيم

تأسس مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، كمؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي على وجه التحديد، والعالم العربي والقضايا الدولية المعاصرة عموماً.

من هذا المنطلق يقوم المركز بإصدار «**سلسلة محاضرات الإمارات**» التي تتناول المحاضرات، والندوات، وورش العمل المتخصصة التي يعقدها المركز ضمن سلسلة الفعاليات العلمية التي ينظمها على مدار العام ويدعو إليها كبار الباحثين والأكاديميين والخبراء؛ بهدف الاستفادة من خبراتهم، والاطلاع على تحليلاتهم الموضوعية المتضمنة دراسة قضايا الساعة ومعالجتها. وتهدف هذه السلسلة إلى تعميم الفائدة، وإثراء الحوار البنّاء والبحث الجاد، والارتقاء بالقارئ المهتم أينما كان.

سلسلة محاضرات الإمارات

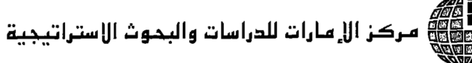
ـ 35 ـ

الانتخابات الأمريكية لعام 1998

د. بيتر جوبسر

تصدر عن





محتوى المحاضرة لا يعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

عقدت هـذه المحاضرة يوم الأربعاء الموافق 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 1998

الطبعة الأولى 1999

توجه المراسلات إلى رئيسة التحرير على العنوان التالي:

سلسلة محاضرات الإمارات ـ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب: 4567

أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 722776 - 9712 +

فاكس: 769944 - 9712 +

e-mail: pubdis@ecssr.ac.ae

http://www.ecssr.ac.ae

الانتخابات الأمريكية لعام 1998

مقدمة

في الثالث من تشرين الثاني/ نوفمبر 1998 قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإجراء الانتخابات التي تجرى عادة كل سنتين للكونجرس ومجلس الشيوخ الأمريكيين وكثير من الدوائر على مستوى الولايات والمستوى المحلي. وكانت التوقعات العامة التي ظهرت في افتتاحيات الصحف والتعليقات التلفزيونية واستفتاءات الرأي العام تتنبأ بأن تحدث زيادة، وربما زيادة كبيرة، في أغلبية الجمهوريين في مجلسي الشيوخ والنواب. وتبين بعد إحصاء الأصوات أن النتيجة كانت على النقيض من ذلك. ففي الوقت الذي احتفظ فيه الجمهوريون بأغلبيتهم في مجلسي الكونجرس، خسروا خمسة مقاعد في مجلس النواب، بينما لم يحدث تغيير في مجلس الشيوخ. فما هو السبب؟ وما هي القضايا التي كانت مطروحة في الانتخابات؟ وما هو الجو الذي كان سائداً في فترة الاقتراع؟ وكيف تؤثر نتائج الانتخابات في الحكومة الأمريكية وفي صياغة السياسات؟

المناخ العام في الولايات المتحدة الأمريكية

بإمكان المرء دائماً أن يشير إلى العديد من العوامل التي تؤثر في الناخبين. غير أننا سنقوم هنا بالتركيز على أربعة اتجاهات عامة، بما يتناسب وأغراضنا، ومن بينها الحاجة إلى دراسة العوامل الدولية.

أول هذه الاتجاهات هو تمتع الولايات المتحدة الأمريكية، ولمدة سبع سنوات متتالية، بنمو اقتصادي لم يسبق له مثيل. فقد حدث نمو مطرد يتم تسجيله كل عام في الناتج القومي الإجمالي (GNP)، وانخفض معدل البطالة إلى مستويات تاريخية، أما أسعار الأسهم في السوق المالية فقد ارتفعت خلال السنوات الأربع الماضية. ويقال إن الأفراد كانوا يصوتون لأجل دخلهم ومصالحهم الاقتصادية؛ وبذلك يشعرون بالأمان نسبياً في جو تتوافر فيه فرص كاملة للتوظيف وتسود فيه توقعات النمو المستمر، ولهذا فإنهم لا يريدون التغيير. وإذا كانوا يريدون شيئاً من التغيير، فسوف يميلون إلى التغيير لصالح الرئيس بيل كلنتون، وهو من الديمقراطيين، حيث يرون أنه قد ساهم في تحقيق الرخاء الاقتصادي، وهم لا يريدون أغلبية أكبر للجمهوريين قد تؤدي إلى قلب الاتجاهات الاقتصادية الإيجابية.

والاتجاه الثاني أن الحرب الباردة قد انتهت، وكان هذا الصراع قد استمر منذ أواخر الأربعينيات وحتى عام 1990 وزوال الاتحاد السوفيتي. وقد هيمن هذا الاتجاه على علاقات الولايات المتحدة الأمريكية الدولية وسياستها نحو الدول الأخرى. ومع نهاية هذا الصراع، طفقت الولايات المتحدة الأمريكية تبحث عن موضوعات وأفكار أخرى تبني عليها سياستها الدولية. وعلى الرغم من تحديد بعضها، فليس فيها ما يملك نفوذ الحرب الباردة وقوتها، وإذا أخذنا ذلك بالاعتبار، نجد أن الإدارة الأمريكية تركز كما يبدو على: نزع السلاح النووي، ومنح التجارة الدولية المزيد من الحرية وتوسعة حلف شمال الأطلسي (الناتو) وإعادة تعريفه، وتحسين العلاقات مع الصين وروسيا الشيوعية سابقاً. وهناك موضوعات عرَضية تتمثل في تعزيز الأنظمة الاقتصادية المفتوحة والتحول إلى الديمقراطية. ويبقى تركيز الولايات المتحدة في الشرق الأوسط على الأمر نفسه، وهو

إبقاء النفط في أيد صديقة والحفاظ على أمن إسرائيل. ويرتبط بهاتين القضيتين تعزيز عملية السلام في الشرق الأوسط، واحتواء كل من العراق وإيران.

أما الاتجاه الثالث فهو وجود نزعة انعزالية واضحة بين صفوف الشعب الأمريكي، وقد كان الكثيرون خلال الحرب الباردة يرون أن هناك مبرراً للتورط دولياً، وهو ضرورة احتواء أو إيقاع الهزيمة بالشيوعية، أما اليوم فلم يعد هذا التهديد قائماً، ولا ينظر الأمريكيون إلى مشكلات البوسنة أو الصومال على أنها تمس أمنهم بشكل جوهري. إذن فالأفكار التي تتبناها الإدارة، والتي سبقت الإشارة إليها، لا تشغل بال المواطنين الأمريكيين العاديين، بل نجدهم ينأون بأنفسهم عنها. أضف إلى ذلك أن المواطنين الأمريكيين مهتمون بالقضايا المحلية المتعلقة بالعمل والتعليم والرعاية الاجتماعية. وقد قال سياسي أمريكي شهير من ولاية ماساشوستس ذات مرة: «كل السياسة محلية» ويعتبر كلامه هذا في عام 1998 صحيحاً بالتأكيد. فقد كان جل اهتمام الأمريكيين منصباً على القضايا المحلية، وليس على التحديات الكبرى خارج الولايات المتحدة الأمريكية.

والاتجاه الرابع – ويقابل الاتجاه الانعزالي – أن كثيراً من الأمريكيين مهتم بالتجارة الدولية المرتبطة بالأعمال؛ ففي العقد الماضي أو نحوه تضاعفت حصة التجارة الدولية في الناتج القومي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية. وعلى الرغم من أنها ماتزال حصة متواضعة بالمقارنة مع حصة اليابان أو أوربا، فإن أهمية التجارة تحظى بصدى كبير في الولايات المتحدة الأمريكية؛ فالمزارع يقوم بتصدير إنتاجه من الحبوب، وصانع طائرات البوينج يقوم بتصدير طائراته، وصانع ديل مايكروسوفت يقوم

بتصدير أجهزة وبرامج الحاسوب، وصانع سيارات فورد يقوم بتصدير سياراته، في الوقت الذي نجد فيه المستهلك معجباً بأجهزة سوني التلفزيونية في السوق. وكما سلف ذكره، فإن الأمريكيين يميلون إلى التركيز على دخلهم ومصالحهم الاقتصادية، وعلى القضايا الاقتصادية عموماً. ولذا نجد التجارة الدولية والأعمال المرتبطة بها تستحوذ على اهتمام المواطن العادي من وقت إلى آخر.

ما الذي جرى التنافس عليه في انتخابات عام 1998؟

يخوض مجلس النواب بأكمله الانتخابات كل سنتين؛ ويضم 435 مقعداً هي موضع تنافس، ويتم توزيعها بين الولايات المختلفة في الولايات المتحدة الأمريكية بشكل يتناسب وعدد سكان كل ولاية. وبهذا يصبح لأكبر الولايات من حيث عدد السكان، وهما كاليفورنيا ونيويورك، العدد الأكبر من النواب، بينما يخصص نائب واحد لكل من ولايتي ألاسكا ووايومنج، حيث تعتبران أقل الولايات سكاناً.

ويجري انتخاب ثلث عدد أعضاء مجلس الشيوخ كل سنتين لفترة زمنية تبلغ ست سنوات؛ ففي عام 1998 كان هناك 34 مقعداً خاضعة للانتخابات. وخلافاً لما هو الأمر عليه في مجلس النواب، تتوزع مقاعد مجلس الشيوخ بالتساوي، حيث يمثل كلاً منها عضوان، بغض النظر عن حجم سكانها. وبالإضافة إلى ذلك فهناك منافسات بين الحكام في 35 ولاية، بينما تتم هذه المنافسات في الولايات الخمس عشرة المتبقية في دورات مختلفة، كما توجد أيضاً انتخابات لاختيار أعضاء مجالس النواب والشيوخ والبلديات المحلية في كل ولاية.

وإجمالاً، فقد حدث الكثير من التنافس في هذه الدورة الانتخابية "الاستثنائية"، وقد سميت "استثنائية"؛ لأن الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة الأمريكية تجري مرة كل أربع سنوات ولم يكن عام 1998 عام انتخابات رئاسية. لكن، ورغم أنه لم يتم التنافس على منصب الرئاسة في هذه الدورة، فإن هذه الانتخابات كانت مهمة جداً، ذلك لأن الهيئة التشريعية تساوي منصب الرئاسة في أهميتها. وقد شهدت سنة الانتخابات الاستثنائية هذه تنافساً على عضوية الهيئة التشريعية في جميع أنحاء البلاد.

قضايا الانتخابات الرئيسية

بسبب أن الانتخابات السنوية أو نصف السنوية الاستثنائية تتركز في الولايات؛ كلاً منها على حدة؛ وبالنسبة إلى أعضاء مجلس الشيوخ، وفي مناطق عضوية الكونجرس بالنسبة إلى أعضاء الكونجرس، فإننا نجد القضايا التي بين أيدينا ذات طبيعة عامة. وينطبق ذلك بشكل خاص على أوقات الرخاء عندما لا يكون النمو الاقتصادي أو البطالة قضية اقتصادية حاسمة بالنسبة إلى الشعب.

مع ذلك اختار مختلف المرشحين القضايا حسب مراكزهم الشخصية وإدراكهم لهموم المواطنين في ولايتهم أو منطقتهم. وقد تصدّر هذه الانتخابات أربع مجموعات من القضايا.

أول هذه المجموعات، وكما هو الأمر دائماً القضايا الاقتصادية، وفي هذا المجال فإن المواطنين الأمريكيين يهتمون بالقضايا الآتية:

- الضرائب؛ هل هي مرتفعة؟ وهل هي موزعة توزيعاً عادلاً؟ وهل يوجد توازن فيها بين الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات؟

- التنظيم أو التدخل الحكومي؛ إذ يميل بعض الأفراد إلى مزيد من التنظيم وسن التشريعات المتعلقة بالأمن والبيئة وما شابه ذلك. بينما يميل آخرون إلى أقل من ذلك، فهم لا يرغبون في أن تتدخل الدولة في حياتهم.

- إيجاد فرص عمل؛ على الرغم من انخفاض نسبة البطالة بصورة تاريخية؛ فإن الأمريكيين يودون أن يروا مستقبلاً يزخر بمزيد من فرص العمل. وذلك صحيح على وجه الخصوص نظراً إلى أن القوة العاملة تزداد مع ازدياد عدد السكان، ووصول مهاجرين إلى الشواطئ الأمريكية، وازدياد عدد النساء اللواتي يبحثن عن فرص عمل.

- الضمان الاجتماعي؛ يرغب الأمريكيون في التأكد من جدوى نظام الضمان الاجتماعي، وهل سيكون لديه الأموال الكافية لأجل الأشخاص الذين ولدوا إبّان طفرة المواليد والذين سيبدؤون بالتقاعد في غضون 15 عاماً؟

- الرعاية الصحية؛ تستهلك تكاليف الرعاية الصحية ما يربو على نسبة 12٪ من الدخل القومي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية. كيف سيتم دفع هذه النسبة؟ وكيف يضمن الأمريكيون أن تتاح الفرصة للأفراد العاديين، وخصوصاً الفقراء منهم، للحصول على الرعاية الطبية التي تزداد تكاليفها يوماً بعد يوم؟ وهل يتعين احتواء تكاليف الرعاية الصحية؟ ومن سيتولى ذلك؟

- التربية والتعليم؛ يرغب الأمريكيون، كما هو الأمر في المجتمعات الأخرى، في تحسين المستوى التربوي والتعليمي لأبنائهم. ولكن كيف ذلك؟ يدعو البعض إلى مضاعفة دور الحكومة الفيدرالية، بينما

يدعو آخرون إلى عدم ممارسة دور فيدرالي، ولكن يتم ذلك من خلال الاعتماد على ولايات أو مدن بمفردها. كما أن دور المدارس الخاصة في النظام التربوي والتعليمي إجمالاً يعتبر قضية أيضاً.

- البيئة؛ ما هو الدور الذي ينبغي أن تتبناه الحكومة بالنسبة للقضايا البيئية؟ وما هي نسبة التنظيم والتدخل الحكومي المطلوب في هذا المجال، أم أنه غير مطلوب أصلاً؟

ثانياً: تلعب القضايا الاجتماعية دوراً في السياسة الانتخابية، وبعض هذه القضايا خلافية جداً، حيث يتخذ المرشحون مواقف متشددة في معارضة بعضهم بعضاً. والذي يشغل بال الأفراد هو ما يلي:

- الإجهاض؛ هل تجب إباحته، أم الحد منه وتقليصه، أم حظره؟ وما الدور الذي ينبغي أن تقوم به الدولة؟
- الصلاة في المدرسة؛ يؤمن الأمريكيون بالفصل بين الكنيسة والدولة، وعليه، فهل يمكن للمدارس العامة، المدعومة بأموال الضرائب، أن تسمح بالصلاة في الفصول الدراسية؟ ومن الذي بيده القرار في هذا الشأن؟
- القمار؛ هل ينبغي أو لا ينبغي السماح به؟ وإذا سمح به، فكيف تفرض عليه الضرائب؟ وماتزال هذه القضية على الأغلب ضمن نطاق ولايات بصورة فردية.
- مراقبة حمل السلاح؛ هل يتعين فرض قيود على ملكية الأسلحة، وما نوع هذه القيود؟
- الحقوق المدنية؛ تعتبر حقوق الجماعات العرقية والعنصرية من القضايا الدائمة الظهور، وكذلك طبيعة الدور المفترض أن تلعبه الدولة بشأنها.

ثالثاً: كان يتم من وقت إلى آخر معالجة بعض القضايا الدولية، وكانت هذه القضايا تدور حول التجارة، ومنافسة العمالة الأجنبية، والهجرة الشرعية وغير الشرعية. وقد تناول بعض المرشحين أيضاً قضية الانعزالية في السياسة الدولية.

رابعاً: خلال عام 1998، كانت قضية (هل سيتم توجيه اللوم إلى الرئيس بيل كلنتون أم سيتم عزله من منصبه؟) معروضة أمام الجماهير. وجوهر القضية هو علاقته بمونيكا لوينسكي: هل كذب بشأن هذه العلاقة أمام هيئة المحلفين؟ وهل أساء استخدام سلطة الرئاسة للدفاع عن نفسه؟ وقد تكلم بعض الجمهوريين، وقطعاً ليس غالبيتهم، بإلحاح عن هذه القضية، في هجومهم على الرئيس.

وفي الختام، فإن جمهور الناخبين والأحزاب السياسية الأمريكية منقسمون إلى اتجاهات أيديولوجية مختلفة؛ فعلى السلسلة المتصلة من اليمين إلى اليسار – أو كما يطلق عليها الأمريكيون من المحافظ إلى التحرري (الليبرالي) – يميل الجمهوريون (The Republicans) إلى أن يكونوا في الوسط إلى اليمين، بينما يدعي الديمقراطيون (The Democrats) بأنهم في الوسط إلى اليسار. ومن هذا المنطلق يتجه الجمهوريون إلى الدعوة للحد من التدخل وتقليص الدور الحكومي في الاقتصاد والمجتمع، بينما يحبذ الديمقراطيون، في الجانب الآخر، تصعيد الدور الحكومي. غير أن هذا ليس هو دوماً النموذج السائد؛ إذ غالباً ما يميل الجمهوريون إلى استعمال سلطة الحكومة لفرض آرائهم في القضايا الاجتماعية. ومن جهة أخرى فإن الديمقراطيين في بعض الأحيان أكثر تسامحاً في بعض القضايا الاجتماعية، أي أنهم يميلون إلى تقليص الدور

الحكومي، لكنهم يسعون كذلك لاستغلال سلطة الدولة لفرض وجهات نظرهم في مجال الحقوق المدنية.

اتجاه الحملة

لقد كانت الحملة حامية الوطيس، وكانت بعض المنافسات لطيفة بالفعل، لكن معظمها عالج القضايا بلهجة صاخبة ومدوية. وكثيراً ما تميزت الحملات بالنقد القاسي والمفرط؛ فقد تركت القضايا جانباً، وأصبحت التهجمات الشخصية هي القاعدة.

وخلال الأيام العشرة الأخيرة من الحملة اشتدت حملة الجمهوريين على المستوى القومي، وراحت الإعلانات الناقدة تركز على الرئيس بيل كلنتون وعلاقته بمونيكا لوينسكي. أما على مستوى الولاية، فكانت لهجة الحملة بالمستوى نفسه من الحدة؛ ففي ولاية ميريلاند التي أنتمي إليها، شن الحاكم الديمقراطي الحالي، جليندنينج (Glendening) وبلا رحمة، حملة تلفزيونية دعائية معادية. وقد شاركت كل الأطراف في هذه الحملات المتبادلة المتكررة وغير اللائقة، وكان الأفراد يصغون إلى أجهزة التلفزيون أو يغلقونها، غير أنهم في نهاية المطاف اتخذوا قراراتهم التي فاجأت وأذهلت النقاد.

نتائج الانتخابات

بعد إحصاء الأصوات كان المسرح السياسي يتسم بالقلق؛ وقد توقع معظم المراقبين اعتماداً على النموذج السائد على مدى عشرات السنين، أن يفوز الحزب الذي لم يكن متولياً الرئاسة، أي الحزب الجمهوري في عام 1998، بمقاعد في كل من مجلسي النواب والشيوخ. والواقع أن البعض

كان يتوقع الفوز بـ 20 ـ 30 مقعداً في مجلس النواب، ومن 3 ـ 5 مقاعد في مجلس الشيوخ. والذي حدث هو العكس تماماً؛ إذ فاز حزب الرئيس، وللمرة الأولى منذ عام 1934، بمقاعد في دورة انتخابات نصفية. وقد فاز الديمقراطيون في مجلس النواب بأربعة مقاعد إضافية، مخفضين بذلك الأغلبية الجمهورية إلى 12 مقعداً في مجلس مؤلف من 435 عضواً. أما مجلس الشيوخ فبقي على حاله: 55 من الجمهوريين و45 من الديمقراطيين.

وعلى الرغم من احتفاظ الجمهوريين بالأغلبية في كلا مجلسي الكونجرس، فقد كان اعتقاد الكثيرين بأنهم "خسروا" الانتخابات لأنه كان متوقعاً لهم أن يفوزوا. ونظراً إلى هذا الإدراك للخسارة قرر رئيس مجلس النواب القوي والجريء، نيوت جنجريتش (Newt Gingrich)، عدم الاستمرار في منصبه كرئيس لمجلس النواب. وهكذا، وعلى الرغم من اعتقاد الكثيرين بأن الرئيس بيل كلنتون أصبح ضعيفاً بسبب قضية لوينسكي، فقد "فاز" الرئيس في الانتخابات، بينما "خسرها" الجمهوريون، وخاصة أبرز زعمائهم جنجريتش.

ما هو السبب في ذلك؟ يمكن طبعاً إيراد العديد من الأسباب والتعليلات، غير أن ثلاثة منها قد تكون هي أبرزها.

أولاً: لقد أسهم الاقتصاد الأمريكي القوي في دعم بيل كلنتون؛ وكما سبق إيضاحه، فقد ظل الاقتصاد الأمريكي ينمو لمدة طويلة، وتعتبر نسبة البطالة منخفضة بصورة تاريخية. وكان هذا الوضع السائد في مصلحة الديمقراطيين.

ثانياً: ركز الجمهوريون فقط أو إلى حد كبير على القضايا الاجتماعية، مثل حظر الإجهاض، أو السماح بالصلاة في المدارس العامة، بينما تحدث

الديمقراطيون عن إيجاد فرص عمل. ربما تعاطف الناخبون مع القضايا المطروحة من قبل كل من الطرفين، لكن القضايا الاقتصادية هي التي برزت للسطح بالنسبة إلى غالبية الناخبين.

ثالثاً: لقد مل الشعب الأمريكي كثيراً من قضية مونيكا لوينسكي؛ ففي استطلاع للرأي أجرته صحيفة **واشنطن بوست** (Washington Post) خلال أسبوع الانتخابات، كان رأي الشعب الأمريكي كما يلي:

- اعترض 62٪ على الطريقة التي عالج بها الجمهوريون في الكونجرس قضية كلنتون ـ لوينسكي.

- كان رأي 58٪ أن على الكونجرس أن يتخلى عن جلسات الاتهام بكاملها.

- قال 63٪ إنه يجب ألا يقوم الكونجرس بتوجيه الاتهام إلى الرئيس بيل كلنتون وعزله من منصبه. (في منتصف كانون الأول/ ديسمبر 1998، وبناء على إجمالي الأصوات، بقيت نسبة المعارضين للاتهام والعزل من المنصب على حالها).

خاتمة

على الرغم من دلالة استطلاعات الرأي العام المستمرة على أن الشعب الأمريكي لا يرغب في توجيه الاتهام إلى الرئيس بيل كلنتون أو عزله من منصب الرئاسة، فقد وجهت الأغلبية الجمهورية في مجلس النواب الاتهام إلى الرئيس بتاريخ 19 كانون الأول/ ديسمبر 1998، وعلى الرئيس أن يمثل للمحاكمة أمام مجلس الشيوخ، فإذا ما وجدوا أنه مذنب بجرائم خاضعة للاتهام حينئذ يمكن عزله من منصبه. وقد تستمر هذه المحاكمة حتى ربيع أو صيف عام 1999، وقد يجد أعضاء مجلس الشيوخ طريقة للمصالحة وربما لتجنب إجراء محاكمة كاملة، وقد يستتبع ذلك توجيه شكل ألطف من أشكال اللوم، مثل العتاب الرسمي*.

* بدأت في السابع من كانون الثاني/ يناير 1999 محاكمة الرئيس بيل كلنتون في مجلس الشيوخ بالولايات المتحدة الأمريكية. وفي الثاني عشر من شباط/ فبراير 1999 برأ مجلس الشيوخ الذي كان يقوم بدور محكمة الاتهام الرئيس كلنتون فيما يتعلق بكلتا مادتي الاتهام، وصوت أعضاء مجلس الشيوخ بنسبة 55-45 ضد تهمة اليمين الكاذبة، وبنسبة 50-50 بشأن عرقلة مسار العدالة، وصوت بعض الجمهوريين لصالح كلنتون في كلتا التهمتين، ولم تصل الأصوات التي تدينه إلى أغلبية الثلثين، أو إلى 67 صوتاً وهي النسبة المطلوبة لعزله من منصبه. (المحرر)

نبــذة عــن المحاضــر

د. بيتــر جوبسر

شغل الدكتور بيتر جوبسر منذ عام 1977 منصب رئيس المؤسسة الأمريكية لعون اللاجئين في الشرق الأدنى (ANERA) ومركزها في واشنطن، وهي مؤسسة خيرية غير سياسية وغير طائفية، تقوم بتسهيل أعمال الغوث والتنمية طويلة الأمد في الضفة الغربية وقطاع غزة ولبنان والأردن، وذلك عن طريق تنفيذ مشروعات بالتعاون مع المؤسسات المحلية. والدكتور جوبسر هو أيضاً أستاذ مساعد في كلية الخدمة الدبلوماسية (School of Foreign Service) بجامعة جورج تاون.

وقد نال الدكتور جوبسر درجة الدكتوراه في الدراسات الاجتماعية (السياسة) من كلية سانت أنتوني بجامعة أكسفورد، ودرجة الماجستير في الدراسات الشرق - أوسطية من الجامعة الأمريكية في بيروت، ودرجة البكالوريوس في العلوم السياسية من جامعة ييل. وله أعمال كثيرة منشورة تعالج قضايا متعلقة بالأردن والشرق الأوسط، والتنمية الاقتصادية في المنطقة.

صدر من «سلسلة محاضرات الإمارات»

1 ـ بريطانيا والشرق الأوسط : نحو القرن الحادي والعشرين

مالكولم ريفكند

2 ـ حركات الإسلام السياسي والمستقبل

د. رضوان السيد

3 ـ اتفاقية الجات وآثارها على دول الخليج العربية

محمد سليم

4 ـ إدارة الأزمات

د. محمد رشاد الحملاوي

5 ـ السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي

لينكولن بلومفيلد

6 ـ المشكلة السكانية والسلم الدولي

د. عدنان السيد حسين

7 ـ مسيرة السلام وطموحات إسرائيل في الخليج

د. محمد مصلح

8 ـ التصور السياسي لدولة الحركات الإسلامية

خليل علي حيدر

9 ـ الإعلام وحرب الخليج : رواية شاهد عيان

بيتر آرنيت

10 ـ الشورى بين النص والتجربة التاريخية

د. رضوان السيد

11 ـ مشكلات الأمن في الخليج العربي
منذ الانسحاب البريطاني إلى حرب الخليج الثانية

د. جمال زكريا قاسم

12 ـ التجربة الديمقراطية في الأردن : واقعها ومستقبلها

هاني الحوراني

13 ـ التعليم في القرن الحادي والعشرين

د. جيرزي فياتر

14 ـ تأثير تكنولوجيا الفضاء والكومبيوتر على أجهزة الإعلام العربية

محمد عارف

15 ـ التعليم ومشاركة الآباء بين علم النفس والسياسة

دانييل سافران

16 ـ أمن الخليج وانعكاساته على دولة الإمارات العربية المتحدة

العقيد الركن/ محمد أحمد آل حامد

17 ـ الإمارات العربية المتحدة «آفاق وتحديات»

نخبة من الباحثين

18 ـ أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني

صاحب السمو الملكي الفريق أول ركن
خالد بن سلطان بن عبدالعزيز آل سعود

19 ـ السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط
والصراع العربي ـ الإسرائيلي

د. شبلي تلحمي

20 ـ العلاقات الفلسطينية ـ العربية من المنفى إلى الحكم الذاتي

د. خليل شقاقي

21 ـ أساسيات الأمن القومي: تطبيقات على دولة الإمارات العربية المتحدة

د. ديفيد جارنم

22 ـ سياسات أسواق العمالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. سليمان القدسي

23 ـ الحركات الإسلامية في الدول العربية

خليل علي حيدر

24 ـ النظام العالمي الجديد

ميخائيل جورباتشوف

25 ـ العولمة والأقلمة: اتجاهان جديدان في السياسات العالمية

د. ريتشارد هيجوت

26 ـ أمن دولة الإمارات العربية المتحدة: مقترحات للعقد القادم

د. ديفيد جارنم

27 ـ العالم العربي وبحوث الفضاء: أين نحن منها؟

د. فاروق الباز

28 ـ الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية في روسيا الاتحادية

د. فكتور ليبيديف

29 ـ مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. ابتسام سهيل الكتبي
د. جمال سند السويدي
اللواء الركن حيي جمعة الهاملي
سعادة السفير خليفة شاهين المرر
د. سعيد حارب المهيري
سعادة سيف بن هاشل المسكري
د. عبدالخالق عبدالله
سعادة عبدالله بشارة
د. فاطمة سعيد الشامسي
د. محمد العسومي

30 ـ الإسلام والديمقراطية الغربية والثورة الصناعية الثالثة :
صراع أم التقاء؟

د. علي الأمين المزروعي

31 ـ منظمة التجارة العالمية والاقتصاد الدولي

د. لورنس كلاين

32 ـ التعليم ووسائل الإعلام الحديثة وتأثيرهما
في المؤسسات السياسية والدينية

د. ديل إيكلمان

33 ـ خمس حروب في يوغسلافيا السابقة

اللورد ديفيد أوين

34 ـ الإعلام العربي في بريطانيا

د. سعد بن طفلة العجمي

35 ـ الانتخابات الأمريكية لعام 1998

د. بيتر جوبسر

مـركـز الإمـارات للدراسـات والبحـوث الاسـتـراتيـجـيـة
The Emirates Center for Strategic Studies and Research
ص . ب : 4567 ـ أبوظبـي ـ الإمـارات العربية المتحدة
هاتف : 722776 - 9712+ ـ فاكس : 769944 - 9712+ ـ E-mail: pubdis@ecssr.ac.ae
http://www.ecssr.ac.ae